

Distr.: General
10 October 2018
Arabic
Original: English



الدورة الثالثة والسبعون
البند ٣٩ من جدول الأعمال
قضية فلسطين

التكاليف الاقتصادية التي يتكبدها الشعب الفلسطيني بسبب الاحتلال الإسرائيلي*

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى الجمعية العامة التقرير الذي أعدته أمانة مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية.



الرجاء إعادة استعمال الورق

* يعزى التأخير في تقديم هذه المذكرة إلى حجم الوثائق المتراكمة التي ينبغي إجازتها.

181018 171018 18-11919 (A)



التقرير الذي أعدته أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عن التكاليف الاقتصادية للاحتلال الإسرائيلي التي يتكبدها الشعب الفلسطيني

موجز

يقدم هذا التقرير عملاً بقرارات الجمعية العامة ٢٠/٦٩ و ١٢/٧٠ و ٢٠/٧١ و ١٣/٧٢، التي تطلب فيها الجمعية إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن يجري تقييماً للتكاليف الاقتصادية للاحتلال الإسرائيلي التي يتكبدها الشعب الفلسطيني وأن يقدم تقريراً عنها.

المحتويات

الصفحة

٤	أولا - الهدف والولايات والقيود
٤	ثانيا - بعض مؤشرات تكلفة الاحتلال
٦	ثالثا - الإجراءات والتدابير التي تفرض تكلفة ذات صلة بالاحتلال
٦	ألف - تشييد المستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة
٧	باء - بناء "الحاجز"
٧	جيم - الفشل في تعزيز التنمية الاقتصادية في ظل الاحتلال
٨	دال - العمليات العسكرية في الأرض الفلسطينية المحتلة
٩	هاء - الإجراءات التي أضرت بالقطاعات الاقتصادية والموارد الطبيعية وسوق العمل والقطاعات الاجتماعية
١١	رابعا - الاستنتاجات والتوصيات

أولا - الهدف والولايات والقيود

- ١ - يقدم هذا التقرير استجابة لقرارات الجمعية العامة ٢٠/٦٩ و ١٢/٧٠ و ٢٠/٧١ و ١٣/٧٢ التي طلبت فيها الجمعية إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) أن يجري تقييما للتكاليف الاقتصادية للاحتلال الإسرائيلي التي يتكبدها الشعب الفلسطيني وأن يقدم تقريرا عنها.
- ٢ - وهذا التقرير يلي التقري الذي أحاله الأمين العام إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين (انظر A/71/174)، والذي أكد فيه الأونكتاد أن الاحتلال يفرض تكاليف اقتصادية باهظة على الشعب الفلسطيني، وشدد على ضرورة تقييم تلك التكاليف وإدراك تأثيرها على توقعات رفاه الشعب الفلسطيني والتنمية الاقتصادية في الأرض الفلسطينية المحتلة. وأوصى الأونكتاد بإنشاء إطار منهجي شامل مستدام وقائم على الأدلة ضمن منظومة الأمم المتحدة لتقدير التكاليف الاقتصادية للاحتلال وتقديم تقرير عن النتائج إلى الجمعية العامة، ليس فقط للوفاء بمقتضيات القرارات المذكورة آنفا، ولكن أيضا للسعي بشكل واقعي إلى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في الأرض الفلسطينية المحتلة ولإقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط.
- ٣ - ويستند هذا التقرير إلى التقرير السابق المقدم بشأن هذا الموضوع من حيث وضع الإطار والمعايير لدراسة التكلفة الاقتصادية للاحتلال الإسرائيلي التي يتكبدها الشعب الفلسطيني، فضلا عن توجيه العمل الذي ستضطلع به في المستقبل الجهات الخبيرة في مجال الاقتصاد عند تنفيذها لقرارات الجمعية العامة. إلا أنه يجب التأكيد على أنه ينبغي للعمل الذي ينطوي على تقييم التكاليف التاريخية والمتكررة للاحتلال وتقديرها والإبلاغ عنها بشكل مفصل أن يقوم على أسس موضوعية وعلمية متينة، وضمن الإطار الدولي الذي تحدده قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وهذه الضرورة تتطلب موارد أكثر مما هو متاح حاليًا، وبالتالي لم يتم تناولها في هذا التقرير.

ثانيا - بعض مؤشرات تكلفة الاحتلال

- ٤ - لا يمكن تقييم جميع التكاليف المتصلة بالاحتلال تقييما نقديا. وتشمل الخسائر التي لا يمكن إعطاؤها قيمة نقدية، على سبيل المثال لا الحصر، الخسائر في الأرواح والحياة الأسرية والاجتماعية العادية والكرامة الإنسانية وفقدان الأحياء السكنية والثقافة والمأوى والوطن. لذلك، فإن أقصى ما يمكن أن يحققه أي تقييم لتكاليف الاحتلال هو وضع حصر جزئي لخسارة أكبر بكثير.
- ٥ - أما ما فرضته السلطات الإسرائيلية من تدابير وقيود أمنية صارمة على مر السنين، فقد كانت لها وطأة شديدة على الفلسطينيين. وأدت تلك التدابير، إلى جانب الفترات التي شهدت تكرر العنف والأعمال العدائية، والخطوات الأحادية الجانب والانقسامات الفلسطينية الداخلية، إلى إلحاق أضرار عامة جسيمة بالاقتصاد الفلسطيني، بما يشمل، في جملة أمور، تآكل القاعدة الإنتاجية؛ ومصادرة الأراضي والمياه وغيرها من الموارد الطبيعية؛ وفرض القيود على حركة الناس والعمالة والسلع؛ ووضع العقبات التي تحول دون الوصول إلى الأسواق الدولية؛ وإغلاق قطاع غزة لأكثر من عقد من الزمن؛ وتجزئة الاقتصاد الفلسطيني المكلفة إلى ثلاث مناطق مفككة وغير متكاملة في قطاع غزة والضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية.
- ٦ - وتُفرض قيود كبيرة على التنمية الفلسطينية في المنطقة ج (أكثر من ٦٠ في المائة من مساحة الضفة الغربية وحوالي ١٠ في المائة من سكانها الفلسطينيين) وأكثر من ثلثي أراضي الرعي، وما يزيد عن

٢,٥ مليون شجرة منتجة أُتلفت في ظل الاحتلال منذ عام ١٩٦٧^(١). وفي عام ٢٠١٣، قدر البنك الدولي أن إتاحة تنمية الأعمال التجارية والمزارع في المنطقة (ج) من شأنها أن تزيد الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني بنسبة ٣٥ في المائة^(٢).

٧ - وفي قطاع غزة، تقدر تكلفة ثلاثة صراعات اندلعت بين إسرائيل والجماعات المقاتلة في غزة في الفترة ما بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٤ بما لا يقل عن ثلاث مرات الناتج المحلي الإجمالي السنوي المحتمل لغزة^(٣). وبالإضافة إلى ذلك، فإن القيود المفروضة على الصيد قبالة سواحل غزة تحول دون وصول صائدي الأسماك الفلسطينيين إلى ٨٥ في المائة من الموارد السمكية، ويظل المنتجون عاجزين عن الوصول إلى نصف المساحة الصالحة للزراعة.

٨ - وكشفت تقديرات جزئية وضعت في عام ٢٠١٤ أن الإيرادات الفلسطينية التي تتسرب إلى الخزينة الإسرائيلية تمثل ٣,٦ في المائة تقريباً من الناتج المحلي الإجمالي. وإن استحوذت هذه الإيرادات من شأنه أن يؤدي إلى توسيع الحيز المالي الفلسطيني وزيادة الناتج المحلي الإجمالي السنوي بنحو ٤ في المائة وتوليد ١٠,٠٠٠ وظيفة إضافية سنوياً^(٤).

٩ - وبحلول عام ٢٠٠٥، فقد ما لا يقل عن ثلث رأس المال المادي الفلسطيني الذي كان متوفراً قبل عام ٢٠٠٠. ولو استمر اتجاه النمو المسجل في مرحلة ما قبل اتفاقات أوسلو، لكان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني ضعف ما هو عليه حالياً على الأقل^(٥). وفي التقرير الذي قدمه إلى مجلس التجارة والتنمية في عام ٢٠١٦، ذكر الأونكتاد أن اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة يمكنه، لولا الاحتلال، أن ينتج ضعف الناتج المحلي الإجمالي الذي يحققه في الوقت الراهن^(٦).

١٠ - إلا أنه كما ورد في التقرير الذي قدمه الأونكتاد إلى الجمعية العامة في عام ٢٠١٦ (A/71/174)، الفقرة ٥٦)، فإن جميع الدراسات السابقة التي أجريت للتكاليف الاقتصادية الناجمة عن الاحتلال لم تتم ضمن إطار شامل وحيد يمكن أن تُحسب فيه الخسائر على اختلاف أنواعها والتكاليف المباشرة وغير المباشرة في جميع القطاعات الاقتصادية. وخلص الأونكتاد إلى أن الدراسات السابقة لم تكشف إلا عما قد يمثل الحد الأدنى من التكاليف الاقتصادية الأكبر بكثير الناجمة عن الاحتلال، ولذلك أوصى بإنشاء إطار منهجي شامل مستدام وقائم على الأدلة ضمن منظومة الأمم المتحدة لتقدير التكاليف الاقتصادية التي يتكبدها الشعب الفلسطيني بسبب الاحتلال الإسرائيلي، وتوثيقها والإبلاغ عنها.

(١) TD/B/63/3 و TD/B/63/3/Corr.1 الفقرة ٤٢ (د).

(٢) World Bank, "West Bank and Gaza: Area C and the Future of the Palestinian Economy" (Washington, D.C., 2013).

(٣) TD/B/62/3، الفقرة ٣٨.

(٤) محمود الخفيف ومسيف مسيف ومعتصم الأجرع، تسرب الإيرادات المالية الفلسطينية إلى إسرائيل في ظل بروتوكول باريس بشأن العلاقات الاقتصادية (نيويورك وجنيف، الأونكتاد، ٢٠١٤).

(٥) الأونكتاد، سياسات بديلة للتنمية الفلسطينية المستدامة وتكوين الدولة (نيويورك وجنيف، ٢٠٠٩).

(٦) TD/B/63/3 و TD/B/63/3/Corr.1، الفقرة ٥١.

ثالثا - الإجراءات والتدابير التي تفرض تكلفة ذات صلة بالاحتلال

١١ - هناك العديد من الإجراءات والتدابير التي يمكن أن تعوق التنمية الاقتصادية في الأرض المحتلة وأن تزيد، بالتالي، التكلفة الاقتصادية للاحتلال. وفي هذا الصدد، أوضح الأونكتاد بالتفصيل في التقرير الذي قدمه إلى مجلس التجارة والتنمية في عام ٢٠١٨ الطريقة التي أدى بها نصف قرن من الاحتلال والاستيلاء على الأراضي والموارد إلى إفقار الشعب الفلسطيني^(٧).

١٢ - وتقدم الفروع التالية أمثلة على الآثار الناجمة عن الاحتلال الإسرائيلي. وثمة حاجة لإجراء المزيد من الدراسات والأبحاث من أجل تجميع قائمة كاملة بالإجراءات المماثلة وتقييم الأثر السلبي الكامل لكل من تلك الإجراءات.

ألف - تشييد المستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة

١٣ - تفرض المستوطنات تكاليف اقتصادية على السكان الفلسطينيين. إذ تؤخذ الأراضي لتحويلها إلى منطقة مستوطنات، مما يحرم الفلسطينيين من استخدام الأراضي للأغراض الإنتاجية. علاوة على ذلك، تمت مصادرة مساحات كبيرة من الأراضي لربط المستوطنات بالطرق في أراضي إسرائيل. وإن الجمعية العامة، في قرارها ١٣/٧٢ المؤرخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، والمتعلق باللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، قد وجهت الانتباه إلى الاستنتاجات المثيرة للجزع، على النحو المبين في التقرير الأخير عن المساعدة المقدمة من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى الشعب الفلسطيني: التطورات التي شهدتها اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة، الذي تضمن، من بين أمور أخرى، معلومات بشأن التكاليف الاقتصادية للمستوطنات^(٨).

١٤ - ويفيد تقرير صدر مؤخرا عن الأمين العام أنه "بالإضافة إلى تخصيص الأراضي لأغراض الإسكان الاستيطاني والبنية التحتية للمستوطنات، تدعم إسرائيل صيانة المستوطنات وتطويرها من خلال توفير الخدمات العامة وتشجيع الأنشطة الاقتصادية، بما في ذلك الأنشطة الزراعية والصناعية. ويُحفز النمو السكاني في المستوطنات الإسرائيلية من خلال إعانة السكن والتعليم والتسهيلات الضريبية. وتُوفر حوافز مماثلة للأنشطة الصناعية في المستوطنات"^(٩). ووفقا لقراري مجلس الأمن ٤٤٦ (١٩٧٩) والقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، فإن إنشاء إسرائيل للمستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية، ليس له أي شرعية قانونية ويشكل انتهاكا صارخا بموجب القانون الدولي.

١٥ - وبالإضافة إلى ذلك، فإن السلع المنتجة في المستوطنات تنافس السلع التي ينتجها الفلسطينيون، كما يتضح من واقع أن الواردات الفلسطينية من إسرائيل شكلت دائما أكثر من ٥٠ في المائة من إجمالي الواردات الفلسطينية^(١٠).

(٧) TD/B/65(2)/3، الفقرة ٨.

(٨) TD/B/63/3 و TD/B/63/3/Corr.1.

(٩) A/HRC/34/38، الفقرة ١٧.

(١٠) حسابات الأونكتاد استنادا إلى بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني والجهاز المركزي الإسرائيلي للإحصاء، انظر أيضا TD/B/65(2)/3، الجدول ١.

باء - بناء "الحاجز"

١٦ - أشارت محكمة العدل الدولية، في فتواها بشأن الآثار القانونية الناشئة عن تشييد جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة، إلى أن الجدار يعيق النشاط الاقتصادي في الأرض الفلسطينية المحتلة^(١١). وقد تسبب تشييده في اضطرابات كبيرة في النشاط الاقتصادي وانطوى على أخذ مساحات كبيرة من الأراضي. وقد أثر بشكل خاص على النشاط الاقتصادي في "منطقة التماس"، أي في المناطق الواقعة على الجانب الغربي من "الحاجز" داخل الضفة الغربية. فقد ضاع ما لا يقل عن ١٠ في المائة من أكثر الأراضي خصوبة في الضفة الغربية بسبب تشييد "الحاجز". ويتعين على الفلسطينيين الذين يعيشون في منطقة التماس الحصول على تصاريح خاصة للوصول إلى أراضيهم. ويلزم أن يحصل المزارعون الفلسطينيون على تصريح خاص أو "التنسيق المسبق" للوصول إلى الأراضي الزراعية المعلن أنها أراض "مغلقة" في منطقة التماس. وإذا تم منحهم الموافقة، يتعين على المزارعين عبور البوابات المحددة على طول "الحاجز" أو نقاط التفتيش من أجل الوصول إلى أراضيهم. وخلال موسم جني الزيتون في عام ٢٠١٧، تُخصّصت ٧٦ بوابة للوصول الزراعي، وهو ما يمثل عدداً أقل مقارنة بعدد البوابات المخصصة لذلك في العام السابق والذي بلغ ٨٤ بوابة. لذلك، فإن القيود المفروضة على إمكانية الوصول أرغمت بعضاً من حاملي التصاريح إلى وقف الزراعة كلياً أو التحول إلى المحاصيل البعلية المنخفضة القيمة. ويشكل استيلاء إسرائيل على الأراضي من أجل تشييد المستوطنات والجدار وللأغراض ذات الصلة تكلفة يتكبدها الشعب الفلسطيني بسبب الاحتلال.

١٧ - وإن الطابع الواضح والشامل للأضرار الناشئة عن تشييد الجدار قد حدى بالجمعية العامة في عام ٢٠٠٦ إلى أن تنشئ، بموجب قرارها د إ ط - ١٧/١٠، "سجل الأمم المتحدة للأضرار الناشئة عن تشييد الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة". ومحور تركيز السجل الوحيد هو الضرر الناجم عن تشييد الجدار؛ ولا يشمل أي تدبير آخر اتخذته السلطة القائمة بالاحتلال. وتمثل ولايته في أن يكون مجرد سجل توثيقي للأضرار التي لحقت بجميع الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين المعنيين من جراء تشييد الجدار، بما في ذلك في القدس الشرقية وما حولها. وتُصنف الأضرار في ست فئات، وهي الزراعة (ألف)؛ والتجارة (باء)؛ والمسكن (جيم)؛ والعمالة (دال)؛ والحصول على الخدمات (هاء)؛ والموارد العامة وغيرها (واو). وتُصنف الأغلبية العظمى من المطالبات المتصلة بالخسائر في فئة الزراعة^(١٢).

جيم - الفشل في تعزيز التنمية الاقتصادية في ظل الاحتلال

١٨ - إذا فشلت سلطة قائمة بالاحتلال في ضمان التنمية الاقتصادية في الأرض المحتلة على مدى فترة زمنية طويلة، فقد تكون الآثار الاقتصادية السلبية خطيرة.

١٩ - ويوضح الأونكتاد، على سبيل المثال، الطريقة التي تؤثر بها جباية إسرائيل لضرائب التجارة الفلسطينية تأثيراً سلباً على التنمية الاقتصادية. ووفقاً للبروتوكول المتعلق بالعلاقات الاقتصادية بين حكومة دولة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية (بروتوكول باريس)، الذي تم توقيعه في باريس في عام ١٩٩٤، تقوم إسرائيل بجباية ضريبة القيمة المضافة على الواردات الفلسطينية من إسرائيل، وبتخليص الواردات

(١١) انظر A/ES-10/273 و A/ES-10/273/Corr.1، الفقرات ١٣٣ و ١٣٤ و ١٣٦ و ١٥٢ و ١٥٣.

(١٢) TD/B/63/3 و TD/B/63/3/Corr.1، الفقرة ٤٦.

الفلسطينية التي تمر عبر الموانئ الإسرائيلية، وبتحصيل الرسوم الجمركية وضريبة القيمة المضافة على تلك الواردات وبتحويل هذه الإيرادات الضريبية (إيرادات التخليص الجمركي) إلى دولة فلسطين، وهي إيرادات تمثل حوالي ثلاثة أرباع الإيرادات العامة الفلسطينية، وبمكّنها ذلك من ممارسة سيطرة لا مبرر لها على الشؤون المالية الفلسطينية. وقد أبرزت تقارير ودراسات الأونكتاد الآثار المترتبة على عدم إفراج إسرائيل المتكرر عن إيرادات التخليص الجمركي الفلسطينية، فضلاً عن التسرب السنوي لمئات ملايين الدولارات من الإيرادات الضريبية الفلسطينية إلى إسرائيل بسبب استخدام هذه الآلية للتخليص الجمركي^(١٣). ويقدر تقرير الأونكتاد لعام ٢٠١٣ أن منع تسرب الإيرادات الفلسطينية إلى إسرائيل من شأنه أن يزيد إجمالي الإيرادات العامة بنسبة ١٧ في المائة، بما يغطي ١٨ في المائة من قيمة الأجور العامة^(١٤).

٢٠ - وناقش الفرع الفرعي هاء أدناه فشل السلطة القائمة بالاحتلال في تعزيز التنمية الاقتصادية في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في الأرض الفلسطينية المحتلة.

دال - العمليات العسكرية في الأرض الفلسطينية المحتلة

٢١ - في الفترة بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٤، شهدت غزة ثلاثة صراعات كبرى مع إسرائيل. وتشير التقديرات المتحفظة المبكرة للعمليات العسكرية التي شهدتها الفترة ما بين كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ وكانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ إلى أن الخسائر الاقتصادية بلغت حوالي ٢,٥ بليون دولار^(١٥). ويمكن أن يؤدي تأثير ذلك على القاعدة الإنتاجية للاقتصاد المحلي في قطاع غزة إلى شلل اقتصادي كامل. وتشير تقديرات أحدث لصندوق النقد الدولي إلى أن الصراع الذي شهدته فترة ما بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ قد ألحق الضرر بأكثر من ٦٠ في المائة من إجمالي المخزون الرأسمالي في غزة، في حين أدى صراع عام ٢٠١٤ إلى تدمير ما نسبته ٨٥ في المائة من المخزون الرأسمالي المتبقي^(١٦). ويدل ذلك على تدمير نسبة ٩٤ في المائة من المخزون الرأسمالي في قطاع غزة.

٢٢ - وفي التقرير الذي قدمه إلى لجنة الاتصال المخصصة في عام ٢٠١٥، قدر البنك الدولي أن التكلفة المباشرة للعمليات العسكرية الأخرتين في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٤ بلغت ٣,٢ بلايين دولار. لذلك، فإن التكلفة المباشرة للحروب الثلاث قد تصل إلى ٥,٧ بلايين دولار. إلا أن ذلك يمثل تقديراً للتكلفة في حدها الأدنى لا يشمل التكاليف غير المباشرة الناجمة عن فقدان أو تدهور رأس المال البشري، والآثار المضاعف على الصعيد الاقتصادي والروابط الخلفية والأمامية وتدفقات الإيرادات المستقبلية من جراء تدمير أو إتلاف الأصول المنتجة^(١٧).

(١٣) المرجع نفسه، الفقرتان ١٦ و ١٧.

(١٤) TD/B/60/3، الفقرة ٤٣.

(١٥) TD/B/62/3، الفقرة ٣٨.

(١٦) International Monetary Fund, "West Bank and Gaza: Report to the Ad Hoc Liaison Committee" (١٦) (31 August 2017), annex III, para. 6.

(١٧) TD/B/62/3، الفقرة ٣٧.

هاء - الإجراءات التي أضرت بالقطاعات الاقتصادية والموارد الطبيعية وسوق العمل والقطاعات الاجتماعية

٢٣ - كما أشير أعلاه، فإن الدراسات السابقة لم تكشف إلا عما قد يمثل الحد الأدنى من التكلفة الإجمالية التراكمية للاحتلال، مما يوحي بأن حجم هذه التكلفة ضخم. وتنشأ التكلفة عن الممارسات الإسرائيلية في العديد من قطاعات المجتمع والاقتصاد الفلسطيني. وترد فيما يلي قائمة ببعض القطاعات التي تضررت من جراء تلك الممارسات:

٢٤ - **الزراعة:** تشير دراسة أجراها الأونكتاد بعنوان **القطاع الزراعي الفلسطيني المحاصر** إلى أن إسرائيل قد سيطرت على مساحات واسعة من الأراضي الفلسطينية لتشييد المستوطنات والطرق للمستوطنين و"الحاجز". ونتيجة لذلك، ومنذ عام ١٩٦٧، لم يعد بإمكان الفلسطينيين الوصول إلى ما يزيد عن ٦٠ في المائة من أراضي الضفة الغربية وما يزيد عن ثلثي أراضي الرعي. وفي قطاع غزة، لا يمكن للمنتجين الفلسطينيين الوصول إلى نصف المساحة الصالحة للزراعة^(١٨).

٢٥ - **التصنيع:** أشارت دراسة أجراها مؤخرًا الأونكتاد إلى أنه "في القطاع الصناعي، أدى الاحتلال وما يقترن به من عدم إمكانية التيقن من التطورات، إضافة إلى القيود المفروضة على حركة التنقل والوصول، إلى تحويل وجهة الاستثمار وإلى جعل نشاط القطاع الخاص الفلسطيني يقتصر على عمليات صغيرة يتدنى فيها مستوى كثافة رأس المال والكفاءة". وفعليا، فقد أعاققت القيود الإسرائيلية نمو الصناعة الفلسطينية من خلال السيطرة على الحدود وتقييد ما ينتجه الفلسطينيون وما يستوردونه من مواد يلزم استخدامها في التصنيع^(١٩).

٢٦ - **مصائد الأسماك:** تشكل مصائد الأسماك جزءًا من الثروة الاقتصادية للبلد. إلا أن الصيد قبالة ساحل قطاع غزة، وهي المنطقة الوحيدة في الأرض الفلسطينية المحتلة التي لديها منفذ إلى البحر، كان يُقتصر أحيانًا على ٣ أميال بحرية وفي بعض الأحيان على امتداد ٦ أو ٩ أميال بحرية بدلاً من ٢٠ ميلاً، حسبما تنص عليه اتفاقات أوسلو. ونتيجة لذلك، يتعذر على صائدي الأسماك الفلسطينيين الوصول إلى ٨٥ في المائة من موارد مصائد الأسماك^(٢٠). وقد انهار قطاع صيد الأسماك الفلسطيني بصورة شبيهة كاملة، حيث تراجعت فرص وصول الصيادين بشكل مطرد منذ عام ٢٠٠٠. وعلاوة على ذلك، انخفض المصيد من مناطق الصيد المسموح بها، بسبب الإفراط في الصيد والتلوث الناجم عن إلقاء مياه الصرف الصحي في البحر بعد تدمير مرفق معالجة مياه الصرف الصحي خلال العملية العسكرية الإسرائيلية التي جرت في الفترة من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ إلى كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩^(٢١). وأشارت بعثة لتقصي الحقائق تابعة لمجلس حقوق الإنسان، نظرت في العملية العسكرية التي شنتها إسرائيل في غزة في الفترة بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩، إلى أن إسرائيل "تسيطر على منطقة البحر الإقليمي المتاخمة لقطاع غزة وقد أعلنت فعلياً حصاراً وقيوداً على منطقة صيد الأسماك، مما يمكنها من التحكم في النشاط الاقتصادي في تلك المنطقة"^(٢٢).

(١٨) TD/B/63/3 و TD/B/63/3/Corr.1، الفقرة ٣٤.

(١٩) المرجع نفسه، الفقرة ٣٥.

(٢٠) المرجع نفسه، الفقرتان ٣٤ و ٤٢.

(٢١) TD/B/59/2، الفقرة ٤٠.

(٢٢) تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن النزاع في غزة (A/HRC/12/48)، الفقرة ٢٧٨.

٢٧ - **الاتصالات:** تفرض إسرائيل قيوداً على جهات تقدم خدمات الهواتف المحمولة الفلسطينية فيما يتعلق بالنطاقات التي يمكن استخدامها. وقد خلصت دراسة عن القطاع الفلسطيني للاتصالات السلكية واللاسلكية إلى أن خسارة القطاع الفلسطيني للهواتف المحمولة في الفترة بين عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٥ تراوحت ما بين ٤٣٦ مليون دولار و ١١٥٠ مليون دولار^(٢٣).

٢٨ - **السياحة:** تضم الأرض الفلسطينية المحتلة مواقع مهمة بالنسبة إلى تاريخ العالم، مما يجعل السياحة قطاعاً اقتصادياً رئيسياً. إلا أن الاحتلال أضر بالقدرة الفلسطينية على الاستفادة من السياحة إذ أن أصولاً سياحية قيمة، مثل القدس الشرقية، تخضع للاحتلال. كما تعيق قطاع السياحة الفلسطيني عوامل أخرى مثل القيود التي تفرضها إسرائيل على حرية التنقل وإمكانية الوصول والتنمية المادية^(٢٤).

٢٩ - **التعدين والمعادن في المناطق البحرية:** منحت إسرائيل عقود إيجار للحفر في حقول الغاز قبالة سواحل غزة. ونتيجة لذلك، لم يتمكن الفلسطينيون من تنمية حقول الغاز المعروف باسم حقول غزة البحري، والذي تم اكتشافه في تسعينيات القرن الماضي^(٢٥). ووفقاً لتقرير صادر عن الأونكتاد، تم اكتشاف حقلي غاز عالي الجودة: أحدهما بالكامل داخل مياه قطاع غزة والآخر على الحدود مع إسرائيل. ولم تسمح السلطة القائمة بالاحتلال للفلسطينيين بتنمية واستخدام حقول الغاز الطبيعي البحرية التي تم اكتشافها قبالة ساحل غزة على البحر الأبيض المتوسط، والتي يمكن أن توفر الطاقة التي تشتد الحاجة إليها لتنمية كامل الأرض الفلسطينية المحتلة^(٢٦). وأشارت دراسة فلسطينية حديثة حول القيود التي تفرضها إسرائيل على الأنشطة الفلسطينية المتصلة بالموارد الطبيعية في الأرض الفلسطينية المحتلة إلى أن مصادرة إسرائيل لحجر البناء في المنطقة ج قدرت بحوالي ٩٠٠ مليون دولار سنوياً (٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٥)، وذكرت أن إسرائيل حرمت الفلسطينيين من الحق في استكشاف موارد النفط والغاز في الضفة الغربية وقطاع غزة^(٢٧).

٣٠ - **المياه الجوفية/المستودعات الخازنة للمياه الجوفية:** تعد المياه الجوفية جزءاً من ثروة أي إقليم أو بلد ومن موارده الطبيعية. ووفقاً لتقديرات البنك الدولي لعام ٢٠٠٩، تُروى نسبة ٣٥ في المائة فقط من الأراضي الفلسطينية القابلة للري، مما يكلف الاقتصاد الفلسطيني ما يصل إلى ١١٠.٠٠٠

(٢٣) World Bank, "Telecommunication sector note in the Palestinian territories: missed opportunity for economic development" (2016), p. 8.

(٢٤) Orhan Nksic, Nur Nasser Eddin and Massimiliano Cali, *Area C and the Future of the Palestinian Economy*, a World Bank study (Washington, D.C., World Bank, 2014), p. 32.

(٢٥) انظر Susan Power, *Annexing Energy: Exploiting and Preventing the Development of Oil and Gas in the Occupied Palestinian Territory* (Ramallah, Al-Haq, 2015). See also Lydia de Leeuw, "Beneath troubled waters: Noble Energy's exploitation of natural gas in the Eastern Mediterranean Sea", Centre for Research on Multinational Corporations, 2017, www.somo.nl/wp-content/uploads/2017/05/Beneath-troubled-waters.pdf (تم الاطلاع عليه في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧).

(٢٦) TD/B/62/3، الفقرة ٤٩.

(٢٧) Walid Mustafa, *Palestine's Natural Resources: Potential and Limitations on Exploitation* (Jerusalem and Ramallah, Palestine Economic Policy Research Institute, 2016). متاح على الموقع التالي: <http://mas.ps/files/server/20162404092052-1.pdf> (تم الاطلاع عليه في ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨).

وظيفة سنويا و ١٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي^(٢٨). ولذلك، فإن الأنشطة الزراعية باتت خيارا أقل جدوى من الناحية الاقتصادية واضطر العديد من المزارعين إلى التخلي عن الزراعة.

٣١ - **سوق العمل:** تحد القيود التي تفرضها إسرائيل من فرص العمل في الاقتصاد الفلسطيني المحلي^(٢٩). لذلك، يلجأ عدد كبير من العمال الفلسطينيين إلى إيجاد فرص عمل في إسرائيل ومستوطناتها. ويمكن أن يتعرض العمال الفلسطينيون للتمييز في الأجور وللعنف على يد المستوطنين^(٣٠).

٣٢ - **خدمات التغذية والإسكان والخدمات الطبية:** أدت التدابير التي تستهدف الزراعة الفلسطينية إلى إعاقه إنتاج المواد الغذائية، وأدت السياسات المتعلقة بالعمل والعمالة إلى الحد من الدخل المتاح لشراء الطعام^(٣١). وتتفاقم حالة الإسكان بسبب عمليات الهدم التي تُنفذ كإجراء عقابي أو بسبب العجز عن الحصول على رخص البناء، التي يكاد يكون من المستحيل الحصول عليها^(٣٢). وما تتخذه إسرائيل من تدابير وتفرضه من قيود على التنقل في الأرض الفلسطينية المحتلة يؤثر سلباً على القطاع الطبي ونوعية الرعاية الطبية المتاحة للفلسطينيين. وقد أدى الإغلاق لفترات طويلة وثلاثة صراعات في غزة إلى إعاقه استيراد المعدات الطبية.

٣٣ - وتدل القائمة الواردة أعلاه على ضخامة ودرجة تعقيد وتعدد أبعاد عملية تقييم وتوثيق جميع جوانب تكلفة الاحتلال الإسرائيلي التي يتكبدها الشعب الفلسطيني. إلا أنه يجب التأكيد على أن هذه القائمة ليست شاملة، وعلى أنه لم يتم تقييم جميع التكاليف المرتبطة بها. إذ أن ذلك يتطلب تأمين موارد جديدة يتعذر بدونها إنجاز هذه المهمة.

رابعاً - الاستنتاجات والتوصيات

٣٤ - التنمية الاقتصادية هدف من أهداف السياسة العامة، وهي أمنية جميع الشعوب. ويصبح من المهم بشكل خاص بالنسبة للمجتمع الدولي بأسره تعزيز التنمية، وينبغي للمجتمع الدولي كفالة أن تعزز السلطة القائمة بالاحتلال التنمية الاقتصادية.

٣٥ - وثمة حاجة ملحة إلى إنشاء إطار منهجي شامل مستدام وقائم على الأدلة ضمن منظومة الأمم المتحدة لتقييم تكاليف الاحتلال وتقديم تقرير عن النتائج إلى الجمعية العامة استجابة للطلبات الواردة في القرارات ذات الصلة من أجل تحقيق سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط. ويتطلب إنشاء هذا الإطار تأمين موارد إضافية.

(٢٨) World Bank, *West Bank and Gaza: Assessment of Restrictions on Palestinian Water Sector Development*, Report No. 47657-GZ (Washington, D.C., 2009).

(٢٩) TD/B/63/3 و TD/B/63/3/Corr.1، الفقرة ٦.

(٣٠) TD/B/64/4، الفقرتان ٥٣ و ٥٤.

(٣١) TD/B/63/3 و TD/B/63/3/Corr.1، الفقرة ٧.

(٣٢) المرجع نفسه، الفقرة ٨.